

مجلة الأخلاق للجمعية الطبية الأمريكية®
يونيو 2022، المجلد 24، العدد 6: E495-517

**قانون الصحة: تمت مراجعة هذا المقال من قبل النظراء
النهج المتحورة حول الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في القانون الإنساني الدولي
وقانون حقوق الإنسان**

Klearchos A. Kyriakides, PhD, MPhil and Andreas K. Demetriades, MBBChir,
MPhil

الملخص

يلخص هذا المقال تاريخ القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع (CRSV) منذ إصدار قانون ليبير في عام 1863 وحتى اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2467 في عام 2019. تتناول هذه المقالة كيفية ظهور نهج يركز على الناجين تجاه العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، لا سيما منذ سنة 2008. حدد المؤلفون ثلاثة دروس إكلينيكية وأخلاقية وقانونية مهمة: (1) يستوجب القانون الدولي الإنساني، كما هو موضح في اتفاقيات جنيف والصكوك القانونية الأخرى، من الأطباء تبني نهج شامل للرعاية؛ (2) أثناء أو بعد أي نزاع يُزعم أنه قد تم فيه ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، قد يُطلب من الطبيب تقديم دليل إلى هيئة تحقيق أو محكمة رسمية؛ و (3) ارتكاب الاغتصاب في أي نزاع قد يعادل ارتكاب التعذيب وربما الإبادة الجماعية، وهي حقيقة تُلزم كل طبيب بتقدير أن المريض قد يكون في نفس الوقت ضحية لجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان.

تحدد الجمعية الطبية الأمريكية نشاط التعليم الطبي المستمر المستند على المجلة هذا بحد أقصى AMA PRA Category 1 CreditTM المتاح من خلال AMA Ed HubTM. يجب أن يطالب الأطباء فقط بالانتماء الذي يتناسب مع مدى مشاركتهم في النشاط.

قانون العنف الجنسي المرتبط بالنزاع قبل عام 1948

كانت علامة على بُعد نظر الرئيس أبراهام لنكولن، وهو محامٍ من حيث المهنة، عندما أصدر في 24 أبريل 1863 ما يُعرف عمومًا باسم قانون ليبير¹. يرتبط هذا الدليل القانوني الرائد والمنتج الثانوي للحرب الأهلية الأمريكية ارتباطًا وثيقًا بفرانسيس ليبير المولود في برلين، وهو مواطن أمريكي متجنس وأكاديمي.^{2,3} على الرغم من كل عيوبه وأوجه القصور عند النظر إليه من وجهة نظر القرن الحادي والعشرين، كانت المادتان 44 و 47 من قانون ليبير سابقتين لعصرهما من حيث أن كل منهما صيغ بطريقة تجسد إشارة صريحة إلى الاغتصاب. بموجب المادة 44، فإن "جميع أعمال العنف الوحشي المرتكبة ضد الأشخاص في البلد الذي تم غزوه"، و"من بين جملة أمور أخرى"، "جميع أشكال الاغتصاب محظورة تحت طائلة عقوبة الإعدام، أو أي عقوبة قاسية أخرى قد تبدو مناسبة لخطورة الجريمة".¹ بموجب المادة 47 من قانون ليبير، "الجرائم التي يعاقب عليها بجميع قوانين العقوبات، مثل الحرق العمدي والقتل والتشويه والاعتداءات والسطو على الطرق السريعة والسرقة والسطو والاحتيال والتزوير والاعتصاب، إذا ارتكبتها جندي أمريكي في

بلد معادٍ ضد سكانه، لا يعاقب عليها فقط كما هو الحال في بلده فحسب، ولكن في جميع الحالات التي لا يُحكم فيها بالإعدام، تُفضل العقوبة الأشد".¹ ليس من المستغرب أن يشكل قانون ليبير جزءاً لا يتجزأ من خلفية الأدلة القانونية الحديثة المكرسة لمجال القانون الدولي الذي يركز على النزاع والمعروف الآن باسم القانون الدولي الإنساني، والمعروف أيضاً باسم قانون الحرب أو قانون النزاع المسلح. وتشمل هذه الأدلة دليل وزارة الدفاع الأمريكية/لقانون الحرب. وتقر مقدمته، التي وقعها ستيفن و. بريستون، المستشار العام لوزارة الدفاع، صراحةً وعلائية بالدين المستحق لقانون ليبير:

يحتوي هذا الدليل على العديد من السوابق المميزة التي قدمت إرشادات مهمة للقوات المسلحة الأمريكية. على سبيل المثال، الأمر العام رقم 100، تعليمات حكومة جيوش الولايات المتحدة في الميدان، المعروف باسم قانون ليبير، أعده الأستاذ فرانسيس ليبير ووافق عليه الرئيس أبراهام لنكولن خلال الحرب الأهلية سنة 1863.⁴

وعلى الرغم من الإشارات الصريحة إلى الاغتصاب في المادتين 44 و 47 من قانون ليبير والمحظورات الضمنية ضد الاغتصاب في اتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و 1907،^{5,6} إلا أن القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي^{7,8} كانا بطيئين في اكتساب آليات فعالة للمعاقبة على الجرائم الدولية. وقد تجلّى ذلك من خلال الأعمال الوحشية الجماعية، بما في ذلك عمليات الاغتصاب، التي ارتكبت بلا شك خلال الحرب العالمية الأولى^{9,10} ومن خلال الإفلات من العقاب الذي حدث بعد ذلك على نطاق واسع.¹¹

وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي بطيئين أيضاً في الاعتراف بالاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب التي يجب التعامل معها كأولوية يجب مواجهتها. وهكذا، وعلى الرغم من الأدلة الدامغة المتعلقة بالاغتصاب والتي تدين القوات المسلحة الألمانية^{12,13,14}، وفي الواقع، بعض أعضائها،¹⁵ لم يتم ذكر الاغتصاب صراحةً في أي من الاتفاقيات المتعلقة بالمحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج أو ميثاق المحكمة، كما اعتمده فرنسا والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة) والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. في 8 أغسطس 1945.¹⁶ كما لم يذكر الاغتصاب صراحةً في لائحة الاتهامات الصادرة قبل بدء أول محاكمة تاريخية بعد الحرب عقدت في نورمبرج.¹⁶ ونتيجة لذلك، ليس من المستغرب عدم وجود إشارة صريحة للاغتصاب في الحكم الصادر عن القضاة الأربعة - من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على التوالي - في ختام هذا الإنجاز في العدالة الجنائية الدولية التي اندلعت في الفترة من 14 نوفمبر 1945 حتى 1 أكتوبر 1946.¹⁶

على النقيض من ذلك، تم الاستشهاد بالاغتصاب صراحةً في لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى¹⁷ (على الرغم من عدم ذكرها صراحةً في الميثاق، بتاريخ 19 يناير 1946¹⁸). وعلاوة على ذلك، وفي سياق الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، نوقش الاغتصاب صراحةً في حكم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، بصيغته الصادرة في عام 1948. ومع ذلك، لم تتم دعوة ضحايا الاغتصاب لتقديم أدلة أمام المحكمة في طوكيو، وبالتالي لم تُسمع أصواتهن.¹⁹

وفقاً لمعايير القرن الحادي والعشرين، من المذهل أنه تم حذف الاغتصاب من لائحة الاتهام التي أعدها المدعون العامون الأمريكيون والبريطانيون والفرنسيون والسوفييت لأول محاكمة بعد الحرب في نورمبرج، على الرغم من أن المدعين الفرنسيين والسوفييت قد استمروا في تقديم أدلة على الاغتصاب أمام المحكمة هناك.¹⁹ ومن المذهل أيضاً أنه على الرغم من أن محكمة ما بعد الحرب في طوكيو نظرت في قضية الاغتصاب إلى حد كبير، إلا أنها تغاضت عن ضغط على الآلاف من "نساء المتعة" في **الدعارة القسرية** في "بيوت الدعارة العسكرية اليابانية".¹⁹ ومع ذلك، قد تكون هذه الإغفالات قد عكست ثقافة عالمية كانت غير مرتاحة لجريمة الاغتصاب، وبمعنى آخر، تعاملت معها على أنها من المحرمات. يوضح نص الخطاب الذي نشره قاضي المحكمة العليا الأمريكية روبرت إتش جاكسون في 24 أغسطس 1953 والذي شغل سابقاً منصب المدعي العام الأمريكي في نورمبرج هذه الثقافة. وفي سياق ما وصفه بأنه "فجوة كبيرة بين عدد الجرائم المقدرة وعدد الجرائم المبلغ عنها"، وجه جاكسون انتباهه إلى مسألة ذات أهمية أبدية والتي أوضحها على النحو التالي: "لماذا لا يبلغ الناس عن الجرائم؟" "إجابةً على ذلك، قال شيئاً صادفًا بشكل مميز يقدم لمحة عن العقل وراء لائحة الاتهام والملاحقات القضائية ذات الصلة في نورمبرج: "منذ فترة قرأت عن محام نصح ابنته بعدم الظهور كشاهدة تشكو في قضية اغتصاب. كنت متعاطفًا معه بشكل كبير. لست متأكدًا، من خلال الأساليب الحديثة في

الدعابة، من أنني سأقدر على التبليغ عن حادثة اغتصاب في عائلتي. نحن بحاجة إلى كل حافز ممكن للكشف عن الجرائم وليس التستر عليها.²⁰

بدون الرغبة بأي شكل من الأشكال في تفويض الإرث الدائم للوزن القانوني الثقيل الذي مكانته أمانة في التاريخ، حيث لا يمكن لمؤلفي هذا المقال تخيل أن أي قاضٍ، ناهيك عن أي عضو في المحكمة العليا الأمريكية، يغامر بمثل هذه الأفكار في العلن في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، من الواضح أن جاكسون لم يكن لديه أي مخاوف بشأن المغامرة بكل هذا في عام 1953.

قانون العنف الجنسي المرتبط بالنزاع منذ عام 1948

منذ عام 1948، وهو العام الذي أصدرت فيه المحكمة في طوكيو حكمها، حدث تغيير جذري في القانون الدولي الإنساني ونهجه تجاه الاغتصاب وكذلك أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. في المقابل، كان لهذا التغيير الجذري آثار عميقة، ليس أقلها بالنسبة لأعضاء مهنة المحاماة،^{21،22} مهنة الطب^{23،24،25،26} وغيرها من المهن ذات الصلة. بدأ التغيير الجذري في التبلور عند اعتماد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (التي كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها) في 12 أغسطس 1949.

بموجب القسم 1، المادة 27 من الاتفاقية، "يجب حماية النساء بشكل خاص من أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب أو الدعارة القسرية أو أي شكل من أشكال هتك العرض".²⁶ قامت المادة 27 بسد الفجوة الواضحة في القانون الدولي الإنساني والتي كانت موجودة في ضوء أوجه القصور في ميثاق عام 1945 والحكم اللاحق الصادر عن المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج. ولاقتباس التعليق على اتفاقية جنيف الرابعة، الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تعتبر الوصي على اتفاقيات جنيف الأربع، في سنة 1958:

تتدد الفقرة 2 [المادة 27.2] ببعض الممارسات التي حدثت، على سبيل المثال، خلال الحرب العالمية الأخيرة، عندما تعرض عدد لا يحصى من النساء من جميع الأعمار، وحتى الأطفال، لاعتداءات من أسوأ الأنواع: الاغتصاب المرتكب في الأراضي المحتلة، والمعاملة الوحشية للضحايا بشتى الطرق، والتشويه الخ. وفي المناطق التي تركزت فيها القوات، أو التي مرت عبرها، أجبرت آلاف النساء على دخول بيوت الدعارة ضد إرادتهن أو تمت إصابتهن بأمراض تناسلية، وغالباً ما زاد حدوثها على نطاق يندرج بالخطر.

تشير هذه الحقائق إشمزاز ضمير البشرية جمعاء وتذكرنا بأسوأ ذكريات الغزوات البربرية العظيمة. كما يؤكدون على ضرورة إعلان وجوب معاملة المرأة باهتمام خاص. هذا هو موضوع هذه الفقرة، التي تستند إلى حكم تم إدخاله في اتفاقية أسرى الحرب سنة 1929، وبناءً على اقتراح مقدم إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر [من قبل المؤتمر النسائي الدولي والاتحاد الدولي لإلغاء عقوبة الإعدام].²⁷

وعلى الرغم من أن المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة فرضت التزاماً على كل دولة مشاركة "بفرض عقوبات جزائية فعالة" على أي "انتهاكات جسيمة" للاتفاقية نفسها،²⁶ لم تنشئ أي من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 أي محكمة جنائية دولية بملاحقة إدعائية وقضائية. وهكذا، وعلى مدى عقود بعد عام 1949، لم يكن بالإمكان إنفاذ الكلمات الدقيقة الواردة في هذه الاتفاقيات الأربع بشكل فعال ما لم تختار الدولة الخاضعة لها إما طوعاً بالالتزام بشروطها أو في حالة حدوث انتهاك من جانب أفراد عسكريين أو مدنيين خاضعين لولايتها، اختارت طوعاً إنفاذها من خلال أنظمة القضاء العسكري أو أنظمة العدالة الجنائية. في ظل هذه الخلفية غير المرضية، يبقى الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات سمة بغیضة لنزاعات مختلفة، مثل الصراع الذي انغمست فيه القوات الأمريكية في فيتنام حتى انسحاب الولايات المتحدة في عام 1975²⁸ والصراع الذي حدث في أفغانستان في السنوات التي تلت الغزو السوفيتي في 1979.²⁹

في 25 مايو 1993، أصبح التغيير الجذري بعد عام 1946 في القانون الدولي الإنساني عالمياً، وإن كان ذلك في سياق جغرافي محدود، عندما أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة³⁰ (ICTY). عندما أيدت الولايات المتحدة هذه الخطوة، صرحت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت: "يجب علينا ضمان أن نسمع المحكمة أصوات أشد الفئات ظلماً وأشير بشكل خاص إلى احتجاز النساء والفتيات واغتصابهن بشكل منهجي، وغالباً ما يتبعه القتل بدم بارد".³¹

على المستوى العالمي، تمت الصعود بالقانون الدولي الإنساني إلى المستوى التالي بعد افتتاح المحكمة الجنائية الدولية في 1 يوليو / تموز 2002، عند دخول قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 حيز

التنفيذ (الذي انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية كدولة موقعة ولكن ليست مشاركة).³² المادة 7.1 (ز) من نظام روما الأساسي تُعرّف الجريمة ضد الإنسانية بطريقة تشمل "الاغتصاب، أو العبودية الجنسية، أو الدعارة القسرية، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة" شريطة أن يكون أي "شكل من أشكال العنف الجنسي" يُرتكب "كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي سكان مدنيين، مع العلم بالهجوم". وفي غضون ذلك، وبموجب المادة 8 (2) (أ) (13) وغيرها من أحكام نظام روما الأساسي، يمكن أن يكون "العنف الجنسي" الأقل خطورة جريمة حرب.³³ منذ سنة 1993، تم عرض قضايا تتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات أمام المحكمة الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون.

بالنسبة للأطباء، تم توضيح تأثير هذه التطورات من خلال الدور المحوري للدكتور إدريز مردتشانيتش في قضية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمدعي العام ضد ميلومير ستاكييتش.³⁴ وفقًا لملف تعريف نشرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كان الدكتور مردتشانيتش "طبيبًا بوسنيًا عالج ضحايا معسكر ترنوبلجي" و "شاهد يومي 10 و 11 أيلول 2002 في القضية المرفوعة ضد ميلومير ستاكييتش".³⁶ في حكم صدر في 31 يوليو 2003، وجدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن ستاكييتش مذنب بارتكاب العديد من الجرائم، بما في ذلك الاضطهاد المرتكب بالأفعال مثل الاغتصاب والاعتداء الجنسي. ونقتبس من موجز بيانات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة:

في الأشهر التي قضاها الدكتور مردتشانيتش في معسكر [ترنوبلجي]، عالج النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب. تمكن الدكتور مردتشانيتش وزملاؤه من نافذة العيادة من رؤية الرجال يدخلون إلى غرف نوم النساء في الليل، ويقومون باستعمال المصباح الكاشف على النساء اللواتي أعجبهم ويخرجون. جاءت بعض النساء في وقت لاحق إلى العيادة لطلب المساعدة. نجح الدكتور مردتشانيتش في إرسال عدد منهن إلى قسم أمراض النساء في بريبيور للتحقيق في مزاعمهن. واكتشف بعد ذلك أنهن قد تعرضن فعلاً للاغتصاب.³⁵

في حكمها، استشهدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مرارًا وتكرارًا بالأدلة التي قدمها الدكتور مردتشانيتش، والتي من الواضح أنها اعتبرتها ذات مصداقية.^{34:35:36}

ما الذي يمكن أن يتعلمه الأطباء من حالة ستاكييتش؟ ربما يكون المغزى الأكثر وضوحًا في هذه الحالة هو أنه في ظروف استثنائية مرتبطة بالنزاع، قد يواجه الطبيب حوادث عنف جنسي مروعة مرتبطة بالنزاع مثل تلك التي شهدتها الدكتور مردتشانيتش. وعلى الرغم من الضغوط التي ستخلقها هذه الحوادث بشكل حتمي، يجب على الأطباء الحفاظ على مهنتهم وممارسة الشجاعة الأخلاقية والتوصل إلى قرارات عقلانية. وبالتوازي مع ذلك، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه، يجب على الأطباء السريريين أن يقدرُوا أن أي حلقة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع تتكشف أمام أعينهم قد تكون يومًا ما موضوع تحقيق رسمي أو قضية قضائية يتم التدقيق فيها في أفعالهم أو إهمالهم.

وبناءً عليه، مهما كان الأمر صعبًا في ظل ظروف الضغط الشديد ومناخ الإكراه الذي قد يتسبب فيه أي نزاع،³⁷ يجب على الطبيب الامتثال للقانون ومبادئ أخلاقيات مهنة الطب، مثل تلك التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1982.³⁸ ولهذه الغايات، نشرت بعض الهيئات المهنية إرشادات موجهة إلى الأطباء العاملين داخل القوات المسلحة أو خارجها. مثال على الأمر السابق هو "اتخاذ القرار الأخلاقي للأطباء في القوات المسلحة: مجموعة أدوات"، وهو منشور مشترك بين الجمعية الطبية البريطانية ولجنة القوات المسلحة التابعة لها.³⁹ تعمل الفقرات الافتتاحية و "الرسائل الرئيسية" التي تشكل الفقرات الأخيرة على تلخيص التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه الأطباء في القوات المسلحة النظامية في دولة ديمقراطية تخضع لسيادة القانون:

على عكس غالبية الأطباء المدنيين، يمكن أن يخضع الأطباء العسكريون أيضًا لولاءات متنافسة أو مزدوجة. قد تتعارض الالتزامات الأخلاقية تجاه المرضى الأفراد مع متطلبات الضرورة العسكرية أو مع الالتزامات المتصورة تجاه الوحدة التشغيلية. على سبيل المثال، قد يتعارض واجب السرية الذي يقع على عاتق الطبيب مع التزامه بإبقاء القادة على علم بصلاحيات المريض الفردية للخدمة الفعلية. طبعًا، لا تؤدي هذه الواجبات المتزامنة بالضرورة إلى حدوث صراع، كما أنها ليست فريدة من نوعها في الطب العسكري. لدى أطباء الصحة المهنية وأطباء السجن التزامات مزدوجة مماثلة يجب إدارتها بعناية.

يقع على عاتق الأطباء العاملين في القوات المسلحة نفس الالتزامات الأخلاقية تجاه مرضاهم، سواء أكانوا رفاقاً أو مقاتلين أو مدنيين، كما يخضعون لنفس المعايير الأخلاقية التي يخضع لها الأطباء المدنيون. قد تجعل قسوة الظروف التي يعمل فيها الأطباء العسكريون من الصعب أحياناً فهم أفضل السبل للوفاء بهذه الالتزامات.³⁹

الرسائل الرئيسية

- نادراً ما تظهر المواقف المؤذية فجأة.
- ارتكاب الإساءة أو التواجد فيها أو إدراكها أو الشك فيها وعدم القيام بأي شيء حيالها، كلها أمور غير مقبولة وغير مبررة.
- ويجب أن يكون الأطباء على دراية بالعوامل التي يمكن أن تؤثر على احتمالية التعرف على الممارسات غير الأخلاقية أو المسيئة والإبلاغ عنها.
- يجب على الأطباء الاحتفاظ بسجلاتهم الخاصة بجميع الإجراءات التي يتخذونها فيما يتعلق بالإبلاغ عن سوء المعاملة.³⁹

يمكن للأطباء تعلم شيء واحد آخر على الأقل من الملاحقة القضائية الناجحة لستاكيثش وإدانته في سنة 2003. تنتمي قضية ستاكيثش إلى نمط أوسع من الملاحقات القضائية التي حظي فيها العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بالأهمية التي يستحقها؛ ويؤكد هذا النمط بدوره على الصلة بين العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وضرورة الرعاية الصحية بعد العنف، وإيصال العدالة الجنائية. وبحسب ما ورد في منشور الأمم المتحدة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة بسيراليون:

يشكل العنف الجنسي جزءاً من إدانات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. يتخذ العنف الجنسي ضد المدنيين أيضاً أشكالاً مختلفة ويشكل أو يعد جزءاً من جرائم مختلفة في المحاكم الثلاث. يشكل الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على سبيل المثال جزءاً من جرائم التعذيب والاسترقاق والاستبعاد الجنسي والاضهاد كجرائم ضد الإنسانية؛ التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية جرائم حرب؛ وإلحاق أضرار جسدية أو عقلية خطيرة مثل الإبادة الجماعية.⁴⁰

تمركز الناجين

منذ سنة 2008، ظهرت ظاهرة جديدة مدعومة من طرف الأمم المتحدة وهي "النهج المتمحور حول الناجين" تجاه العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.⁴¹ هذا النهج هو نتيجة ثانوية لسلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي التي تركز على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.⁴² القرار الأول هو القرار 1820، الذي تبناه مجلس الأمن الدولي، بدعم من الولايات المتحدة، في 19 يونيو 2008. ومن أحكامه ما يلي:

[يجب على] جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، دعم تطوير وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، ولا سيما النظم القضائية والصحية، وشبكات المجتمع المدني المحلية من أجل تقديم مساعدة مستدامة لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد النزاع.⁴³

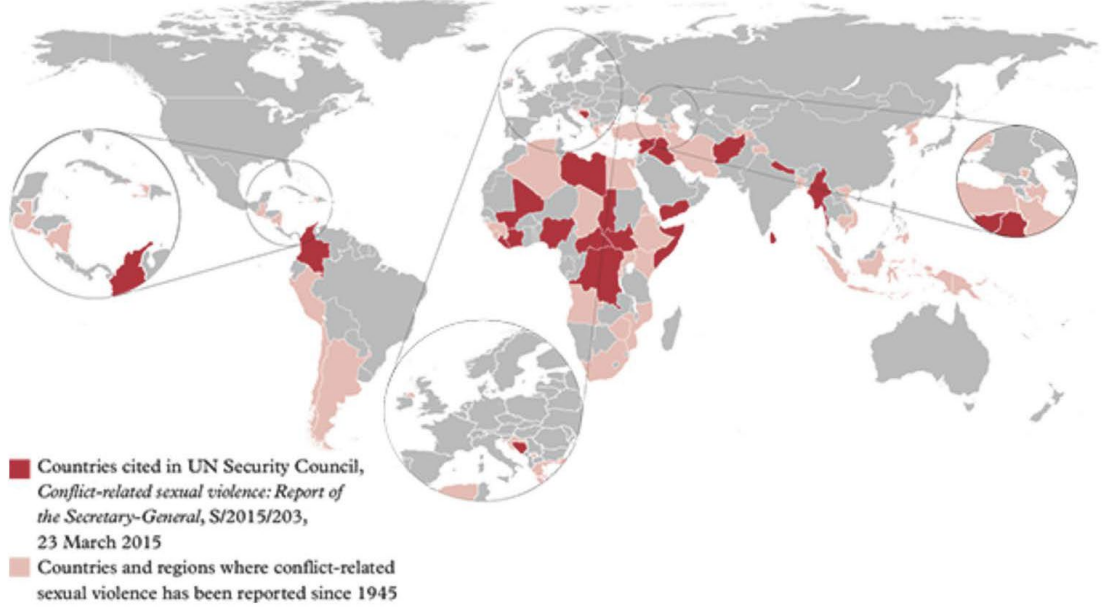
في الأونة الأخيرة، وفي 23 أبريل 2019، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2467 بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بدعم أمريكي في نهاية المطاف.⁴⁴ وبصراحة، لا تقر ديباجتها فقط "بمسؤوليات الدول عن إنهاء الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين"،⁴⁴ ولكنها تعترف أيضاً "بالحاجة إلى نهج يركز على الناجين في منع العنف الجنسي والاستجابة له في حالات النزاع وما بعد النزاع"⁴⁴ وبالنسبة إلى "حاجة الناجيات من العنف الجنسي للحصول على وصول غير تمييزي إلى خدمات مثل الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن عملياً" وما يتصل بذلك من "ضرورة التحرر من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".⁴⁴ تتضمن فقرات منطوق القرار 2467 "مطلباً" متكرراً سابقاً لمجلس الأمن الدولي "بالوقف الكامل والفوري لجميع أطراف النزاع المسلح ولجميع أعمال العنف الجنسي ودعوتها لهذه الأطراف إلى تحديد وتنفيذ التزامات محددة زمنياً لمكافحة العنف الجنسي".⁴⁴ ويدعو قرار آخر "جميع الدول الأعضاء لضمان حصول الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاع في البلدان المعنية على الرعاية التي تتطلبها احتياجاتهم الخاصة ودون أي تمييز".⁴⁴ يواصل القرار 2467 التأكيد على أن "ضحايا العنف الجنسي، الذي يرتكبه بعض أطراف النزاع المسلح، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية المصنفة على أنها جماعات إرهابية، يجب أن يحصلوا على برامج الإغاثة والتعويضات الوطنية، فضلاً عن الرعاية الصحية والرعاية النفسية والماوى الآمن ودعم سبل العيش، والمساعدة القانونية".⁴⁴

على العموم، وكما تؤكد الأمم المتحدة، فإن القرار 2467 هو "أداة جديدة قوية في كفاحنا للقضاء على هذه الجريمة الشنعاء، حيث يعزز بشكل كبير الوقاية من خلال العدالة والمساءلة ويؤكد، لأول مرة، على أن النهج الذي يركز على الناجين يجب أن يوجه كل جانب من جوانب استجابة البلدان المتضررة والمجتمع الدولي".⁴⁵

الدروس الثلاثة

نظراً لأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لا يزال يمثل مشكلة عالمية (انظر الصورة)، يجب على الأطباء فهم آثاره الطبية والقانونية^{46،47،48} في ضوء الدروس الأخلاقية والسريية والقانونية ذات الصلة من التاريخ. تم تحديد ثلاثة أدناه.

الصورة. خريطة العنف الجنسي في البلدان المتضررة من النزاعات



تحتوي على معلومات برلمانية مرخصة بموجب **ترخيص البرلمان المفتوح الإصدار 3.0** من لجنة مجلس اللوردات المختارة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.⁴⁹

الدرس الأول. الدرس الأول هو أن الأطباء، على غرار الأطباء الآخرين، هم جزء لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني^{50:51:52} وعلى حد تعبير جان بيكتيه، وهو شخصية بارزة في تاريخ اللجنة الدولية للصليب الأحمر كما شارك في صياغة اتفاقيات جنيف لعام 1949: "كان القانون الدولي الإنساني، الذي يهدف إلى التخفيف من شروء الحرب، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً منذ أيامه الأولى بالأطباء وكل من تتمثل مهمتهم في الحياة في الشفاء - أسمى المهنة".⁵³

خلال أي نزاع أو احتلال لاحق، من الحتمي أن يتأثر الأطباء بالقانون الدولي الإنساني. سيخضع الأطباء الذين يخدمون بالزعي العسكري في القوات المسلحة النظامية في مثل هذه الظروف للحماية التي يمنحها القانون الدولي الإنساني، مثل تلك الواردة في الفصل الثالث (المعنون "الوحدات والمنشآت الطبية") من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان لعام 1949. كما سيخضعون بالإضافة إلى ذلك إلى المحظورات التي يعترف بها القانون الدولي الإنساني، مثل المحظورات الواردة في كل من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ضد "القتل العمد أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب البيولوجية، التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو إصابة خطيرة بالجسد أو الصحة." (المادة 50 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949، والمادة 51 من اتفاقية جنيف الثانية لعام 1949، والمادة 130 من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، والمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949).²⁶ وفي نفس الوقت، سيبقى الأطباء خاضعين للقانون المحلي للبلد الذي يخدمون فيه، وقانون الخدمة المطبق على القوات المسلحة التي يلتحقون بها، ونظام القضاء العسكري العام المرتبط بقانون الخدمة هذا.⁵⁴ وفوق كل هذا، سيظل كل طبيب خاضعاً للأنظمة التنظيمية والتأديبية لفرع معين من مهنته المحددة.

وفيما يتعلق بما إذا كان الطبيب مقاتلاً أم لا أثناء أي نزاع، فإن قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة معقدة وليس من السهل تلخيصها في مقال قصير نسبياً مثل هذا. يكفي الاقتباس من دليل الخدمة المشتركة لقانون الصراع المسلح، وهو منشور صادر عن وزارة الدفاع في المملكة المتحدة:

يصنف بعض أفراد القوات المسلحة للدولة (أفراد الخدمات الطبية والقساوسة) على أنهم غير مقاتلين ولا يحق لهم المشاركة مباشرة في الأعمال العدائية... لا يقتصر تعبير "الطاقم الطبي" على الأطباء والمرضات فحسب، بل يشمل أيضاً مجموعة واسعة من المتخصصين والفنيين وموظفي الصيانة والسائقين والطهاة والإداريين بشرط أن يتم تعيينهم حصرياً للطاقم الطبي. قد يجب على أعضاء القوات المسلحة غير المقاتلين الذين يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية أن يتنازلوا عن ذلك الوضع غير المقاتل. كما أنهم يعرضون أنفسهم للمحاكمة والعقاب. ومع ذلك، يُسمح قانوناً لأفراد القوات المسلحة غير المقاتلين بالدفاع عن أنفسهم ضد أعمال العنف الموجهة ضدهم، ولهذا الغرض، قد يكون استخدام الأسلحة النارية مبرراً. لا يفقد العاملون في المجال الطبي حمايتهم بموجب اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949 بالتسلح واستخدام تلك الأسلحة للدفاع عن أنفسهم أو في الدفاع عن الجرحى والمرضى المسؤولين عنهم.⁵⁵

قد لا يرتدي الأطباء الآخرون الزي العسكري، لكنهم قد يعملون ضمن نظام الرعاية الصحية في البلد الذي يتكشف فيه النزاع أو حيث ينشأ الاحتلال. على هذا النحو، يجب حماية الأطباء، بغض النظر عما إذا كانوا أفراداً في القوات المسلحة، يجب حمايتهم بواسطة - ويجب عليهم احترام - المحظورات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني؛ والتي تشمل تلك المعترف بها في كل اتفاقيات جنيف الأربع المذكورة أعلاه. وفقاً لذلك، إذا كان الطبيب مخالفاً للقانون الدولي الإنساني، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات تأديبية مهنية (على سبيل المثال، بسبب انتهاك مرسوم مبدأ أخلاقي أو قاعدة تنظيمية)، أو الإجراءات المدنية المحلية (على سبيل المثال، بسبب الإهمال المزعوم)، أو المحكمة الجنائية أو إجراءات المحاكمة العسكرية (على سبيل المثال، بدعوى مساعدة المغتصب وتحريضه) أو، في ظروف استثنائية، الإجراءات الجنائية الدولية (على سبيل المثال، للمشاركة المزعومة في جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب).

في هذا السياق، يجب أن يكون جميع الأطباء على دراية بمحاكمة الأطباء، والتي شكلت جزءاً من الموجة الثانية من التجارب التي أجريت في نورمبرج في أواخر الأربعينيات. يجب أن يكون الأطباء على دراية أيضاً بالدروس المستفادة من القضية⁵⁶ ومع قانون نورمبرج للتجارب الطبية، والذي أصبح مرادفاً لها.⁵⁷ في محاكمة الأطباء، تم تقديم 23 متهمًا، منهم 20 طبيبًا، للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية الأمريكية. في 20 أغسطس 1947، أدين 16 من المتهمين، وحُكم على 7 منهم بالإعدام.⁵⁸⁻⁵⁹ المقتطف التالي من الحكم يلخص جوهر القضية المرفوعة ضد الأطباء الذين ثبتت إدانتهم:

يُظهر السجل بوضوح عند الحكم عليه من خلال أي معيار إثبات ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى حد كبير على النحو المزعوم في التهمين الثانية والثالثة من لائحة الاتهام. التجارب الطبية الجنائية على المواطنين غير الألمان بداية من اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي تم إجراؤها على كل من أسرى الحرب والمدننيين، بمن فيهم اليهود والأشخاص "غير الاجتماعيين"، على نطاق واسع في ألمانيا والدول المحتلة. لم تكن هذه التجارب عبارة عن أعمال منعزلة وعارضة قام بها الأطباء والعلماء الأفراد الذين يعملون على مسؤوليتهم الخاصة فقط، ولكنها كانت نتاجاً لصنع السياسات المنسقة والتخطيط على المستويات الحكومية والعسكرية والحزب النازي، والتي تم إجراؤها كجزء لا يتجزأ من مجموع الجهود الحربي. صدرت أوامر لهم أو تم إعطاؤهم الموافقة على أو السماح لهم من قبل أشخاص في مناصب ذات سلطة والذين بموجب جميع مبادئ القانون عليهم واجب معرفة هذه الأشياء واتخاذ خطوات لإنهائها أو منعها.⁶⁰

تمت مناقشة محاكمة الأطباء، جنباً إلى جنب مع القضايا الأحدث المتعلقة بالأطباء المتهمين بجرائم دولية، مثل المدعي العام ضد إيزرفان وجيرارد تراكير وتيماننا،⁶¹ في مكان آخر،⁶² ويجب أن تكون مألوفة لكل طبيب.

في ضوء التاريخ القانوني الموضح أعلاه، فإن كل قضية تتطوي على ادعاء بارتكاب جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد طبيب أو أي شخص آخر سوف تقوم بتشغيل وقائعها، والقوانين المعمول بها، والأدلة المتاحة، والمسألة الحاسمة المتعلقة بما إذا كان - وإذا كان الأمر كذلك كيف - يتم تفعيل العدالة. إذا تم تفعيل العدالة المحلية بطريقة عادلة من خلال نظام العدالة الجنائية أو العسكرية، على سبيل المثال، الدولة المسؤولة عن جندي يُزعم أنه شارك في جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فمن غير المرجح أن تصل القضية إلى محكمة جنائية دولية. ومع ذلك، منذ إنشائها في سنة 1998، عملت المحكمة الجنائية الدولية، من الناحية النظرية، كمسند ادعائي وقضائي يمكنه رفع القضايا التي يُزعم أن الإفلات من العقاب قد ساد فيها.

في الممارسة العملية، ولكن مع مراعاة المحاذير المذكورة في مكان آخر في هذه المقالة، يتطلب الدرس الأول من كل طبيب الامتثال للقوانين المعمول بها والالتزام بأخلاقيات مهنة الطب⁶³⁻⁶⁴⁻⁶⁵ أثناء بقائه أمناً⁶⁶ والتأكد من أن الضحية المزعومة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تستفيد من نهج شمولي يركز على الناجين.⁶⁷⁻⁶⁸

كما تحذر الأمم المتحدة: "يجب إعطاء الأفراد المعلومات المناسبة لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق باحتياجاتهم الطبية والجنسية والإنجابية والنفسية والاجتماعية والنفسية والقانونية والأمنية، فضلاً عن مشاركتهم في عمليات العدالة والمساءلة."⁶⁹ لتحقيق هذه الغايات، بالإضافة إلى علاج الضحية المزعومة من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فمن المناسب أخلاقياً للأطباء أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك، على سبيل المثال، بتذكير المريض بأنهم قد يطلبون - وقد يحق لهم الحصول على - أشكالاً أخرى من المشورة والدعم. ستشمل هذه دائماً المشورة القانونية المستقلة من محامٍ مناسب بالإضافة إلى أي مساعدة قانونية متاحة.^{70,71}

الدرس الثاني. الدرس الثاني هو أنه أثناء أو بعد أي نزاع يُزعم أنه تم فيه ارتكاب العنف المرتبط بالنزاعات، يمكن دعوة طبيب أو **مطالبتة بتقديم أدلة** إلى تحقيق الشرطة أو تحقيق رسمي أو هيئة تحقيق أخرى أو محكمة. في مثل هذه الظروف، سيتم تحديد الطبيعة الدقيقة لمشاركة كل طبيب من خلال الإجابات على مختلف الأسئلة. تتضمن هذه الأسئلة ما يلي:

- هل الطبيب ضحية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، أو مرتكب الجريمة المزعوم، أو شريك أو تابع للجاني المزعوم، أو شاهد على فعل مزعوم من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (أي شاهد على الحقيقة)، أو شاهد خبير، أو متورط بطريقة أخرى في القضية؟
- ما هو وضع الطبيب - عضو في وحدة طبية أو وحدة أخرى من القوات المسلحة النظامية لدولة ذات سيادة، أو طبيب في مستشفى مدني أو أي مكان طبي غير عسكري آخر، أو عضو مزعوم بحكم الأمر الواقع في القوات غير النظامية أو منظمة إرهابية محظورة، أو عضو من فئة أخرى؟
- هل تنطوي القضية على جريمة مزعومة، مثل الاغتصاب؟ خطأ مدني مزعوم، مثل الإهمال الطبي المزعوم أثناء علاج المريض؛ فعل مزعوم لسوء السلوك المهني، مثل خرق سرية المريض؛ أو انتهاك مزعوم للحقوق الدستورية أو حقوق الإنسان التي يُزعم أن هيئة عامة أو حكومة أو الدولة نفسها مسؤولة عنها؟
- في قضية جنائية، هل القانون المنطبق هو القانون الجنائي المحلي، أو قانون الخدمة، أو القانون المدني المحلي، أو القانون المحلي أو الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الإنساني، ومن خلاله، القانون الجنائي الدولي؟ إذا كانت القضية تنطوي على قانون جنائي محلي ولكن في إطار عالمي (على سبيل المثال، لأن الجاني المزعوم هو عضو في القوات المسلحة المنتشرة في الخارج)، فما هو القانون الجنائي المحلي للبلد الذي ينطبق؟
- ما هي هوية الدولة التي تصرفت سلطات إنفاذ القانون فيها بناءً على ادعاء بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؟ ما هي الطبيعة الدقيقة للادعاء نفسه؟ ما هي قواعد الإثبات المعمول بها؟ وإذا تم رفع الدعوى فما هي إجراءات المحكمة المختصة؟ في الواقع، إذا وصلت القضية إلى المحكمة وإذا كان مطلوباً من الطبيب أن يشارك كشاهد حقيقة، على سبيل المثال، ستظهر أسئلة أخرى، على الأقل بسبب متطلبات مدونة السلوك المهني المحددة الملزمة للطبيب وأي إرشادات ذات صلة صادرة عن الهيئة المهنية أو التنظيمية التي يقع الطبيب في نطاق اختصاصها.^{72,73}

بدوره، يؤكد الدرس الثاني على ضرورة وجود سجلات طبية دقيقة وشاملة ومعاصرة.⁷⁴ كما يسلط الضوء على المعضلة الأخلاقية التي قد تنشأ إذا وقع الطبيب بين واجب الحفاظ على سرية المريض والمعلومات

الخاصة والبيانات الشخصية من جهة، وبين واجب مواز للامتثال لأي أمر قضائي أو قانون يتطلب الكشف عن تفاصيل المريض من جهة أخرى. 75-76

لم يتم توضيح الدرس الثاني فقط من خلال شهادة الدكتور مردتشانيتش المذكورة أعلاه في حالة *سناكيتش*. ويتضح ذلك أيضاً من خلال التقرير التاريخي المكون من مجلدين للمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان آنذاك، والذي تم تبنيه في 10 يوليو 1976 في قضية *قبرص ضد تركيا*. 77 في تحقيق أثارته ادعاءات خطيرة بأن تركيا كانت مسؤولة، من بين أمور أخرى، عن "عمليات اغتصاب بالجملة ومتكررة" بعد غزو تركيا لجمهورية قبرص في عام 1974، أولت اللجنة اهتماماً خاصاً للأدلة التي قدمها طبيبان شاهدان - د. كوستاس هادجيكافو، طبيب في مجال طب العظام، والدكتور زانتوس شارالامبيديز، طبيب أمراض النساء. في تقييمهما للأدلة، تأثرت اللجنة بشكل خاص بالأدلة الكتابية والشفوية التي قدمها كل طبيب:

وأشار الوفد إلى أن الشاهدين الطبيين، وهما الدكتوران هادجيكافو وشارالامبيديز سعيًا إلى توخي الدقة وتجنب أي مبالغة. وقد تم دعم أقوالهم من قبل الشهود الآخرين... والعدد الكبير من البيانات المكتوبة المقدمة. ولذلك فإن اللجنة مقتنعة بصحة الأدلة الشفوية التي تم الحصول عليها بشأن هذا البند. 77

وفي تقييم اللجنة، فإن "الأدلة تُظهر أن عمليات الاغتصاب ارتكبتها جنود أترك وعلى الأقل في حالتين وحتى من قبل ضباط أترك، وهذا ليس فقط في بعض حالات عدم الانضباط المعزولة". 77 وهكذا، وجدت اللجنة، "بأغلبية 12 صوتاً ضد واحد"، أن "حوادث الاغتصاب [المحددة في التقرير]... وباعتبارها مثبتة تشكل 'معاملة غير إنسانية' بالمعنى الوارد في المادة 3 من الاتفاقية [الأوروبية] [المتعلقة بحقوق الإنسان]، التي تُنسب إلى تركيا". 77، 78؛ وبموجب المادة 3 من الاتفاقية، "لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة". 79 وكان هناك ارتباط واضح بين استنتاج اللجنة والأدلة الموثوقة التي قدمها الطبيبان المذكوران أعلاه.

الدرس الثالث. الدرس الثالث هو أنه نظراً للتطورات في القانون الدولي لحقوق الإنسان⁸⁰ (IHRL) والقانون الدولي الإنساني⁸¹⁻⁸² منذ أواخر التسعينيات، فإن ارتكاب الاغتصاب في أي نزاع محلي أو دولي لا يُعتبر غير إنساني فحسب، بل يمكن أيضاً مساوياً تهيار **تكتاب التعذيب** وحتى الإبادة الجماعية. وبناءً على ذلك، توسع القانون الدولي بشأن الاغتصاب منذ عام 1976 عندما ذهبت اللجنة، في قضية *قبرص ضد تركيا* المذكورة أعلاه، إلى حد اعتبار الاغتصاب غير إنساني.

في القانون الدولي لحقوق الإنسان، تم تأسيس العلاقة المحتملة بين الاغتصاب والتعذيب في عام 1997 في قضية *أبين ضد تركيا*.⁸³ نشأت هذه القضية التاريخية من الصراع الداخلي الطويل الأمد في جنوب شرق تركيا. وكما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (EctHR)، نشأت القضية بعد أن زعمت "مواطنة تركية من أصل كردي" أنها عندما كانت تبلغ من العمر 17 عامًا، تعرضت للاغتصاب وغير ذلك من سوء المعاملة الجسدية والعقلية أثناء "الاحتجاز" في تركيا من قبل "قوات الأمن".⁸³ في حكمها، رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "تراكم أعمال العنف الجسدي والنفسي التي تعرضت لها مقدمة الطلب وعمل الاغتصاب القاسي الذي تعرضت له يرقى إلى مستوى التعذيب في انتهاك للمادة 3 من الاتفاقية [التي تحظر، من بين أمور أخرى، التعذيب]". وهكذا، خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى وجود "انتهاك" للمادة 3 والذي كانت تركيا مسؤولة عنه.⁸³

في سنة 1998، في قضية *المدعي العام ضد زينيل ديلايتش*، رأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لأغراض القانون الدولي الإنساني، أن الاغتصاب يمكن أن يرقى أيضاً إلى التعذيب إذا تم استيفاء شروط معينة.⁸⁴⁻⁸⁵ في قضية أخرى في نفس العام، *المدعي العام ضد جان بول أكابيسو*، توصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى استنتاج مماثل⁸⁶ بينما ذهبت أبعد من ذلك بالقول إنه، في ضوء الحقائق في هذه القضية، "الاغتصاب والعنف الجنسي... يشكلان إبادة جماعية".⁸⁶ في القضية نفسها، عرّفت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الاغتصاب بأنه "اعتداء جسدي ذو طبيعة جنسية، يُرتكب ضد شخص في ظل ظروف قسرية".⁸⁶ يشير استخدام كلمة شخص إلى أن الذكور والإناث يمكن أن يكونوا ضحايا للاغتصاب لأغراض القانون الدولي الإنساني. يتوافق اختيار الكلمات هذا مع مبدأ المساواة أمام القانون، والذي يُعتبر على نطاق واسع حجر الزاوية لسيادة القانون.⁸⁷⁻⁸⁸⁻⁸⁹

بالنسبة للطبيب، تثير هذه الحقائق القانونية قضية أخلاقية محرجة واحدة على الأقل. من ناحية أخرى، يجب أن يقدر الطبيب أن المريض قد يكون في نفس الوقت ضحية للتعذيب وربما حتى الإبادة الجماعية.⁹⁰ وبالتالي قد يكون المريض هو الناجي من الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، إن لم يكن من أعمال غير قانونية أخرى.^{90:91} بالنظر إلى المحنة المؤلمة التي قد يتعرض لها المريض، يجب على الطبيب إذن أن يضع في اعتباره العدالة مع الحفاظ على سرية المريض ومعالجة المريض بعناية وحساسية واحترام لكرامة الإنسان.^{92:93} في نفس الوقت، كما هو موضح أعلاه، يجب على الطبيب الاحتفاظ بسجلات طبية دقيقة وشاملة ومعاصرة. مع مراعاة استيفاء شروط معينة، قد يتعين تقديم هذه الملاحظات كدليل أمام محكمة محلية^{94:95} أو، في ظروف استثنائية، محكمة قانون دولية.^{96:97:98} قد يساعد الطبيب بهذا على تحقيق العدالة. من ناحية أخرى، يجب على الطبيب أن يتعامل مع أي ضحية مزعومة للاغتصاب بعقلية متفتحة وبدون إصدار أحكام⁹⁹ ودون الخوض في مكان محقق الشرطة أو المحامي أو القاضي. إلى هذا الحد، فإن ترويج الأمم المتحدة لمصطلح *الناجي* يمثل مشكلة إلى حد ما. بعد كل شيء، للوهلة الأولى، يبدو أنه يركز على افتراض غير مناسب - أن الناجي المزعم من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (أي شخص يدعي أنه أحد الناجين) هو أحد الناجين. وهذا ليس صحيحًا بالضرورة. كما أنه ليس بالضرورة صحيحًا حيث يمكن أن يكون الجاني المزعم للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات هو الجاني. يظل الجاني المزعم كذلك أثناء الاستفادة من افتراض البراءة حتى يعترف بالذنب أو يُدان بعد محاكمة عادلة.

وإن كان ذلك في سياق غير متعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فإن إدانة الحالم كارل بيتش، في إنجلترا في عام 2019، بمثابة تذكير مفيد بأن الضحية المزعومة لجريمة جنسية قد لا تقول الحقيقة بالضرورة. قبل كشف النقاب عن بيتش، قدم سلسلة من المزاعم المثيرة حول إساءات مزعومة لشخصيات بارزة. بدورها، تناقلت وسائل الإعلام هذه المزاعم على نطاق واسع، ورددها البرلمانيون، وفي الظروف التي أصبحت مثيرة للجدل بشكل مكثف، قامت الشرطة بالتحقيق فيها. في النهاية، بعد ظهور أدلة على أن بيتش كان حالما، حوكم وأدين بـ 12 تهمة تتعلق بإفساد مسار العدالة.⁹⁹ كما تم الكشف عن بيتش أيضًا لأسباب أخرى "بعد العثور على صور غير لائقة على أجهزته الإلكترونية".¹⁰⁰ حجم إجرام بيتش واضح من ملاحظات الأحكام الصادرة عن القاضي في محكمة نيوكاسل كراون عند تسليم بيتش المدان حكمًا إجماليًا بالسجن 18 عامًا.¹⁰¹ لأغراض هذه المقالة، يكفي اقتباس الجملتين الافتتاحية فقط:

بين ديسمبر 2012 ومارس 2016، قلت [أي كارل بيتش] عن عمد وبشكل متكرر وكيد للشرطة وسلطة التعويض عن الإصابات الجنائية زعمًا أنك، كطفل يتراوح عمره بين 7 و 15 عامًا، كنت ضحية وقد شهدت الاعتداء الجنسي والبدني المروع على أطفال آخرين تعرضوا لسوء المعاملة بالمثل وشهدت مقتل ثلاثة أطفال. لقد اتهمت زورًا عددًا من الشخصيات العامة المعروفة، بمن فيهم سياسيون وشخصيات عسكرية رفيعة جدًا وروساء أجهزة المخابرات، الذين مات الكثير منهم منذ ذلك الحين ولكن بعضهم لا يزال على قيد الحياة، بأنهم أعضاء في جماعات الاستغلال الجنسي للأطفال والجناة.¹⁰¹

بالنسبة للأطباء، ما يجعل حالة *ر. ضد كارل بيتش* مفيدة بشكل خاص هما عاملان على الأقل. أولاً، تذكرنا القضية بأنه قد يكون هناك تفاح فاسد بين صفوف الأطباء الإكلينكيين الأخلاقيين والصادقين وغير ذلك من المهنيين. على حد تعبير القاضي في ملاحظاته حول الأحكام، كان بيتش "ممرض أطفال مدرب" بالإضافة إلى "مدير ترميز قبل أن يصبح مفتشًا للجنة جودة الرعاية"¹⁰¹ ولجنة جودة الرعاية هي المنظم القانوني المستقل للصحة وتدقيق الرعاية الاجتماعية في إنجلترا. ومع ذلك، على الرغم من هذه الخلفية المهنية، التي كان ينبغي أن تغرس في بيتش إحساسًا من الاحتراف الممزوج بالأخلاق، فإن "أفعاله"، على حد تعبير ملاحظات الحكم، "تبادلت السمعة من خلال تقديم مزاعم كاذبة خبيثة وأخطرها" التي تسببت في "الكرب والغضب والخسارة ... للأفراد ... المتهمين وأسرهم، كما مات بعضهم أثناء القضية".¹⁰¹ ثانيًا، تذكرنا قضية *ر. ضد كارل بيتش* أنه على الرغم من أن ادعاء الاغتصاب أو الجريمة الجنسية يجب أن يؤخذ على محمل الجد وأن تحقق فيه الشرطة بفعالية، إلا أن الادعاء يظل ادعاءً في انتظار أي إقرار قانوني بالذنب أو الإدانة. ينبع هذا التذكير من الملاحظات التي كثيرًا ما يتم اقتباسها عن القاضي ميجاري في قضية إنجليزية سابقة تم الإبلاغ عنها في عام 1970:

كما يعلم كل من له علاقة بالقانون جيدًا أن مسار القانون مليء بأمثلة من القضايا المفتوحة والمغلقة التي، بطريقة ما، لم تكن كذلك؛ من الرسوم غير القابلة للرد والتي، في هذه الحالة، تم الرد عليها بالكامل؛ من السلوك الذي لا يمكن تفسيره والذي تم شرحه بالكامل؛ من التحديدات الثابتة وغير القابلة للتغيير التي، من خلال المناقشة، عانت من تغيير.¹⁰²

في استعراضه المستقل لتعامل دائرة شرطة العاصمة مع تحقيقات الجرائم الجنسية غير الحديثة المزعومة ضد أشخاص بارزين، كان السير ريتشارد هنريكس، قاضٍ متقاعد من المحكمة العليا في إنجلترا وويلز، كان مديناً في انتقاده لممارسة الشرطة الواسعة النطاق المتمثلة في "تصديق" "ضحية" الاعتداء الجنسي:

إنني أفهم الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين استجابة خدمة الشرطة لشكاوى الاعتداء الجنسي والهدف من ذلك تسهيل تقديم الشكاوى على ضحايا الاعتداء الجنسي إلى الشرطة. ويصر الضباط بثبات على أنه "يجب تصديق الضحية أثناء أخذ الأفعال". أنا لا أوافق على هذا. إنه من واجب ضابط الشرطة التحقق. يجب اتخاذ العديد من القرارات في إجراءات العدالة الجنائية على الورق. لدى ضابط الشرطة الذي يأخذ إفادة من المشتكي فرصة فريدة لتقييم صحة مقدم الشكاوى. وأثر مطالبة ضابط شرطة، في مثل هذا الموقف، بتصديق المشتكي ينقض عبء الإثبات. كما أنه يحد من قدرة الضابط على اختبار أدلة صاحب الشكاوى.¹⁰³

ومن ثم تنص التوصية رقم 2 للسير ريتشارد هنريك على ما يلي:

يجب أن تتوقف تعليمات "تصديق حساب الضحية". وينبغي أن يكون من واجب الضابط الذي يجري مقابلة مع صاحب الشكاوى أن يحقق في الوقائع بموضوعية ونزاهة ويعمل منفتح منذ بداية التحقيق. لا يجب على الضابط في أي مرحلة إظهار أي شكل من أشكال عدم التصديق ويجب بذل كل جهد ممكن لتسهيل تقديم تقرير مفصل بطريقة غير تصادمية.¹⁰³

ومن هنا أيضاً التحذير ذي الصلة الذي أصدره السير ريتشارد هنريك، والذي جاء فيه: "في الواقع، لا أحد يعرف، ولا يمكنه أن يعرف أبداً، حجم الشكاوى الكاذبة. ومع ذلك، من المهم أن يكون المهتمون بمسؤولية التحقيق في الجريمة، أو إصدار التعليمات في هذه العملية، أن يفكروا في الاحتمال الحقيقي، على عكس الاحتمال الضئيل، أن الشكاوى قد تكون خاطئة".¹⁰³

مراجعة هنريك ليست مهمة للأطباء. عندما يقابل الطبيب مريضاً يدعي أنه ضحية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع أو جريمة أخرى وأن شخصاً آخر محدداً أو غير مسمى هو الجاني، يجب على الطبيب الحفاظ على عقلية متفتحة غير قضائية. من ناحية، قد يكون المريض يقول الحقيقة. ومن جهة أخرى، قد يقول المريض مجموعة من الأكاذيب.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والإجهاض

في سياق العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، سيكون من قبيل التقصير عدم ذكر المؤلفين لمسألة الإجهاض الحساسة. بعد كل شيء، أثناء أو في أعقاب أي نزاع، يمكن للمريض طلب المشورة الطبية بهدف إنهاء الحمل غير المخطط له الناجم عن الاغتصاب المزعوم. تحقيقاً لهذه الغاية، يجوز للضحية استشارة طبيباً إكلينيكي الذي يصادف أن يكون لديه اعتراض ضميري صادق على الإجهاض. في مثل هذه الظروف، لا يمكن للطبيب أن يتفاعل عن طريق دفن رأسه في الرمال. على أقل تقدير، قد يرقى ذلك إلى سوء السلوك المهني. بدلاً من ذلك، يجب أن يستجيب الطبيب بما يتماشى مع القانون، وأي قواعد سلوك مهني معمول بها، وأي توجيهات أخلاقية ذات صلة صادرة عن الجهة التنظيمية للطبيب. ومن الأمثلة على ذلك، الإرشادات التي نشرها المجلس الطبي العام، المنظم للأطباء في المملكة المتحدة، بعنوان "المعتقدات الشخصية والممارسات الطبية".¹⁰⁴ من بين محتوياتها تذكير بأحكام الفقرة 52 من "الممارسة الطبية الجيدة"، مدونة قواعد السلوك الملزمة للأطباء في المملكة المتحدة:

52. يجب أن توضح للمرضى ما إذا كان لديك اعتراض ضميري على إجراء معين. يجب أن تخبرهم بحقهم في رؤية طبيب آخر والتأكد من أن لديهم معلومات كافية لممارسة هذا الحق. عند تقديم هذه المعلومات، يجب عليك عدم الإيحاء أو التعبير عن رفض أسلوب حياة المريض أو خياراته أو معتقداته. إذا لم يكن من العملي أن يقوم المريض بالترتيب لزيارة طبيب آخر، فيجب عليك التأكد من اتخاذ الترتيبات لزميل آخر مؤهل بشكل مناسب لتولي دورك.¹⁰⁵

هناك الكثير من الأبعاد الأخلاقية القانونية للإجهاض،¹⁰⁶ وهذه المقالة تخدش السطح فقط. تبقى الحقيقة أنه بسبب طبيعة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فإن الأبعاد الأخلاقية القانونية للإجهاض يمكن أن تظهر فجأة في المقدمة أثناء أي نزاع أو احتلال. ووفقاً لذلك، يجب أن يعرف الطبيب الفردي كيفية الاستجابة.

الخاتمة

خضع القانون الدولي تجاه العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لتغيير جذري منذ سنة 1945 - لدرجة أنه، كما اعترفت منظمة حلف شمال الأطلسي في 1 يونيو 2021، يمكن أن يرقى المعيار المتعلق بالقانون الدولي المشترك إلى انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وبالمثل، يمكن أن يكون العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات "بمثابة جريمة بموجب القانون الجنائي الدولي وفي بعض الولايات القضائية بموجب القانون المحلي".¹⁰⁷ وقد أدت التغييرات أيضاً إلى أن مجلس الأمن الدولي لا يتبنى نهجاً شمولياً يركز على الناجين تجاه العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات فحسب، بل يتبنى أيضاً قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2467.

على الرغم من أهميته، لن يكون للقرار 2467 أي تأثير عملي ما لم تصادق جميع الدول على الصكوك الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وتلتزم بها، وتطبقها. إذا تعذر ذلك، فلن يكون للقرار 2467 أي تأثير عملي ما لم يمارس مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية والهيئات الدولية المناسبة الأخرى سلطاتها باستمرار من أجل إعطاء معنى عملي للقرار 2467 ودعوته إلى إنهاء الإفلات من العقاب المتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

النهج الذي يركز على الناجين له آثار أخلاقية وقانونية عميقة وأثار أخرى، ليس أقلها على أي طبيب يتم استدعاؤه لمعالجة الضحية المزعومة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات داخل منطقة النزاع أو خارجها. يجب أن يستجيب مثل هذا الشخص بشكل مناسب - بما يتماشى مع واجباته الأخلاقية والقانونية، ولصالح المريض، وربما من أجل العدالة.

تذييل

في 15 أغسطس 2021، بعد كتابة المسودة الأولى لهذا المقال، عادت طالبان إلى السلطة في أفغانستان. في نفس اليوم، نشرت *The Conversation* مقالاً بعنوان لا يحتاج إلى شرح: "يجب ألا ينظر العالم بعيداً لأن طالبان تستعيد النساء والفتيات جنسياً".¹⁰⁸ في اليوم التالي، وزعت الأمم المتحدة بياناً صحفياً¹⁰⁹ لخص نتائج تقرير جديد للأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ 16 يوليو 2021، بعنوان "الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان".¹¹⁰ وكرر البيان الصحفي رسالة صادرة عن فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للأطفال والنزاع المسلح، التي "دعت أفغانستان إلى التمسك بتجريم ممارسة باشا بازي، وهو شكل من أشكال الاعتداء الجنسي على الأولاد، بما يتماشى مع التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات في 2018".¹¹¹

وهكذا، حتى قبل عودة طالبان إلى السلطة في كابول في 15 أغسطس 2021، كانت أفغانستان بالفعل في حالة من الفوضى بسبب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والإفلات من العقاب الذي صاحبه. منذ ذلك الحين، أفادت التقارير أن موجات جديدة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد اجتاحت تلك الدولة الحبيسة.¹¹²⁻¹¹³ إذا كانت هذه التقارير صحيحة، فإن النضال العالمي ضد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد دخل حقبة جديدة خطيرة.

References

1. Lieber F; Board of Officers. Instructions for the Government of Armies of the United States in the Field, General Orders No. 100. Adjutant General's Office, War Department; April 24, 1863. US National Library of Medicine Digital Collections. Accessed September 6, 2021. <https://collections.nlm.nih.gov/ext/dw/101656162/PDF/101656162.pdf>
2. Gesley J. The "Lieber Code"—the first modern codification of the laws of war. *Library of Congress blog*. April 24, 2018. Accessed September 9, 2021. <https://blogs.loc.gov/law/2018/04/the-lieber-code-the-first-modern-codification-of-the-laws-of-war/>

3. Farr J. Lieber, Francis (18 Mar. 1798 or 1800–02 October 1872). American National Biography. Accessed September 9, 2021. <https://www.anb.org/view/10.1093/anb/9780198606697.001.0001/anb-9780198606697-e-1400365>
4. *Department of Defense Law of War Manual: June 2015*. Office of General Counsel, US Department of Defense; 2016. Updated December 2016. Accessed September 7, 2021. <https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/DoD%20Law%20of%20War%20Manual%20-%20June%202015%20Updated%20Dec%202016.pdf?ver=2016-12-13-172036-190>
5. Hague Conventions. International Committee of the Red Cross. Accessed September 9, 2021. <https://casebook.icrc.org/glossary/hague-conventions>
6. The laws of war. The Avalon Project, Lillian Goldman Law Library, Yale Law School. Accessed September 9, 2021. https://avalon.law.yale.edu/subject_menus/lawwar.asp
7. Van Schaack B, Slye R. A concise history of international criminal law. Santa Clara Law Digital Commons. January 1, 2007. Accessed July 17, 2021. <https://digitalcommons.law.scu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1629&context=facpubs>
8. Schabas WA, ed. *The Cambridge Companion to International Criminal Law*. Cambridge University Press; 2016.
9. Becker A. The Great War: world war, total war. *Int Rev Red Cross*. 2015;97(900):1029-1045. Accessed September 9, 2021. https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irc_97_900-5.compressed.pdf
10. Rivière A. Rape. In: Ute D, Gatrell P, Janz O, et al, eds. *International Encyclopaedia of the First World War*. Freie Universität Berlin; 2015. Accessed September 9, 2021. <https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/rape>
11. Nabti N. Legacy of impunity: sexual violence against Armenian women and girls during the Genocide. In: Demirdjian A, ed. *The Armenian Genocide Legacy*. Palgrave Macmillan; 2016:118-148.
12. Flaschka MJ. *Race, Rape and Gender in Nazi-Occupied Territories*. Dissertation. Kent State University; 2009. Accessed July 17, 2021. https://etd.ohiolink.edu/apexprod/rws_etd/send_file/send?accession=kent1258726022&disposition=inline
13. Kay AJ, Stahel D eds. *Mass Violence in Nazi-Occupied Europe*. Indiana University Press; 2018.
14. Beorn WW. Bodily conquest: sexual violence in the Nazi East. In: Kay AJ, Stahel D, eds. *Mass Violence in Nazi-Occupied Europe*. Indiana University Press; 2018:chap 9.
15. Gebhardt M. *Crimes Unspoken: The Rape of German Women at the End of the Second World War*. Somers N, trans. Polity; 2017.

16. *The Trial of the Major War Criminals Before the International Military Tribunal: Nuremberg: 14 November 1945–1 October 1946: Volume 1: Official Text in the English Language: Official Documents*. International Military Tribunal; 1947:8-18. US Library of Congress. Accessed July 17, 2021. https://www.loc.gov/collections/military-legal-resources/?q=NT_major-war-criminals.html
17. *Judgment: International Military Tribunal for the Far East: Part B: Annexes*. US Library of Congress; 1948:31,111,113,117. Accessed September 8, 2021. <https://www.loc.gov/collections/military-legal-resources/?q=pdf/Judgment-IMTFE-Vol-II-PartC-Annexes-Appendices.pdf>
18. Charter of the International Military Tribunal for the Far East. January 19, 1946. Treaties and Other International Acts Series 1589. Accessed September 8, 2021. https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.3_1946%20Tokyo%20Charter.pdf
19. Goldstone RJ. Prosecuting rape as a war crime. *Case West Reserve J Int Law*. 2002;34(3):277-285. Accessed September 8, 2021. <https://scholarlycommons.law.case.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1461&context=jil>
20. Jackson RH. Serving the administration of criminal justice: address before the Criminal Law Section of the American Bar Association, Boston. Robert H. Jackson Center. August 24, 1953. Accessed September 6, 2021. <https://www.roberthjackson.org/speech-and-writing/serving-the-administration-of-criminal-justice/>
21. Eboe-Osuji C. *International Law and Sexual Violence in Armed Conflicts*. Brill-Nijhoff; 2012.
22. Brammertz S, Jarvis M, eds. *Prosecuting Conflict-Related Sexual Violence at the ICTY*. Oxford University Press; 2016.
23. Bouvier P. Sexual violence, health and humanitarian ethics: towards a holistic, person-centred approach. *Int Rev Red Cross*. 2014;96(894):565-584. Accessed July 17, 2021. <https://www.cambridge.org/core/journals/international-review-of-the-red-cross/article/abs/sexual-violence-health-and-humanitarian-ethics-towards-a-holistic-personcentred-approach/3EF1FC30B03FD94C55903FA6A279C429>
24. McAlpine A, Hossain M, Zimmerman C. Sex trafficking and sexual exploitation in settings affected by armed conflicts in Africa, Asia and the Middle East: systematic review. *BMC Int Health Hum Rights*. 2016;16(1):34.
25. Stachow E. Conflict-related sexual violence: a review. *BMJ Mil Health*. 2020;166(3):183-186.
26. International Committee of the Red Cross. *The Geneva Conventions of 12 August 1949*. International Committee of the Red Cross; 1949. Accessed July 17, 2021. <https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-0173.pdf>

27. Pictet JS, ed. *The Geneva Conventions of 12 August 1949: Commentary: IV Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War*. International Committee of the Red Cross; 1958:205. Accessed September 7, 2021. https://www.loc.gov/rr/frd/Military_Law/pdf/GC_1949-IV.pdf
28. Weaver GM. *Ideologies of Forgetting: American Erasure of Women's Sexual Trauma in the Vietnam War*. Dissertation. Rice University; 2006. Accessed September 7, 2021. <https://scholarship.rice.edu/bitstream/handle/1911/20667/3256763.PDF?sequence=1&isAllowed=y>
29. Blood-stained hands: past atrocities in Kabul and Afghanistan's legacy of impunity. Human Rights Watch. July 6, 2005. Accessed September 11, 2021. <https://www.hrw.org/report/2005/07/06/blood-stained-hands/past-atrocities-kabul-and-afghanistans-legacy-impunity>
30. United Nations Security Council. Resolution 827 (1993). Adopted May 25, 1993. Accessed July 17, 2021. [https://undocs.org/en/S/RES/827\(1993\)](https://undocs.org/en/S/RES/827(1993))
31. Security Council. Provisional verbatim record of the three thousand two hundred and seventh meeting. United Nations; 1993. Accessed July 17, 2021. <https://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Statute/930525-unsc-verbatim-record.pdf>
32. Rome Statute of the International Criminal Court. United Nations Treaty Collection. Adopted July 17, 1998. Accessed July 17, 2021. https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-10&chapter=18&clang=_en#:~:text=The%20Statute%20was%20adopted%20on,of%20an%20International%20Criminal%20Court.&text=After%20that%20date%2C%20the%20Statute,be%20until%2031%20December%202000
33. Rome Statute of the International Criminal Court. International Criminal Court. Adopted July 17, 1998. Accessed July 17, 2021. <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf>
34. *Prosecutor v. Milomir Stakić (Trial Judgement)*, Case No. IT-97-24-T (ICTY 2003). Accessed July 17, 2021. <https://www.icty.org/x/cases/stakic/tjug/en/stak-tj030731e.pdf>
35. *Prosecutor v. Milomir Stakić (Appeals Chamber Judgement)*, Case No. IT-97-24-A (ICTY 2006). Accessed July 17, 2021. <https://www.icty.org/x/cases/stakic/acjug/en/sta-aj060322e.pdf>
36. Dr. Idriz Merdžanić. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. Accessed July 17, 2021. <https://www.icty.org/en/content/dr-idriz-merd%C5%BEani%C4%87>
37. Health-care providers, patients suffer thousands of attacks on health-care services over the past five years ICRC data shows. News release. International Committee of the Red Cross; May 3, 2021. Accessed September 11, 2021. <https://www.icrc.org/en/document/health-care-providers-patients-suffer-thousands-attacks-health-care-services-past-5-years>

38. UN Office of the High Commissioner for Human Rights. Principles of medical ethics relevant to the role of health personnel, particularly physicians, in the protection of prisoners and detainees against torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. General Assembly Resolution 37/194. Adopted December 18, 1982. Accessed September 11, 2021. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/principles-medical-ethics-relevant-role-health-personnel>
39. Ethical decision-making for doctors in the armed forces: a tool kit. Guidance from the BMA Medical Ethics Committee and Armed Forces Committee. British Medical Association; 2012. Accessed September 11, 2021. <https://www.bma.org.uk/media/1218/bma-armed-forces-toolkit-oct-2012.pdf>
40. *Review of the Sexual Violence Elements of the Judgments of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, the International Criminal Tribunal for Rwanda, and the Special Court for Sierra Leone in the Light of Security Council 1820*. United Nations; 2010. Accessed July 17, 2021. <https://www.un.org/ruleoflaw/files/Review%20of%20the%20Sexual%20Violence%20Elements%20in%20the%20Light%20of%20the%20Security-Council%20resolution%201820.pdf>
41. Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict. Secretary-General annual reports. United Nations. Accessed July 20, 2021. <https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/digital-library/reports/sg-reports/>
42. Chinkin C, Rees M. Commentary on Security Council Resolution 2467: continued state obligation and civil society action on sexual violence in conflict. London School of Economics and Political Science; 2019. Accessed July 17, 2021. http://eprints.lse.ac.uk/103210/1/Chinkin_commentary_on_Security_Council_Resolution_2467_published.pdf
43. United Nations Security Council. Resolution 1820 (2008). Adopted June 19, 2008. Accessed July 17, 2021. [https://undocs.org/en/S/RES/1820\(2008\)](https://undocs.org/en/S/RES/1820(2008))
44. United Nations Security Council. Resolution 2467 (2019). Adopted April 23, 2019. Accessed July 17, 2021. <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/118/28/PDF/N1911828.pdf?OpenElement>
45. Landmark UN Security Council Resolution 2467 (2019) strengthens justice and accountability and calls for a survivor-centered approach in the prevention and response to conflict-related sexual violence. News release. Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, United Nations; April 29, 2019. Accessed July 17, 2021. <https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/press-release/landmark-un-security-council-resolution-2467-2019-strengthens-justice-and-accountability-and-calls-for-a-survivor-centered->

- [approach-in-the-prevention-and-response-to-conflict-related-sexual-violence/](#)
46. Sexual and gender-based violence. Doctors Without Borders. Accessed July 18, 2021. <https://www.doctorswithoutborders.org/what-we-do/medical-issues/sexual-and-gender-based-violence>
 47. Sexual violence. Doctors Without Borders. Accessed July 18, 2021. <https://fieldresearch.msf.org/discover?scope=10144%2F10833&query=Sexual+violence&submit=>
 48. *Sexual and Gender Based Violence: A Handbook for Implementing a Response in Health Services Towards Sexual Violence*. Médecins Sans Frontières; 2011.
 49. *Sexual Violence in Conflict: A War Crime. Report of Session 2015-2016*. House of Lords Select Committee on Sexual Violence in Conflict; 2016:25. HL 123. Accessed January 20, 2021. <https://publications.parliament.uk/pa/ld201516/ldselect/ldsvc/123/123.pdf>
 50. Leaning J. Medicine and international humanitarian law: law provides norms that must guide doctors in war and peace. *British Med J*. 1999;319(7207):393-394.
 51. IHL database: customary IHL. Rule 25. Medical personnel. International Committee of the Red Cross. Accessed July 19, 2021. https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule25
 52. Lewis DA, Modirzadeh NK, Blum G. *Medical Care in Armed Conflict: International Humanitarian Law and State Responses to Terrorism*. Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict; 2015. Accessed July 19, 2021. https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/22508590/HLS_PILAC_Medical_Care_in_Armed_Conflict_IHL_and_State_Responses_to_Terrorism_September_2015.pdf?sequence=1&isAllowed=y
 53. Pictet J. The medical profession and international humanitarian law. *Int Rev Red Cross*. 1985;25(247):191-209. Accessed July 17, 2021. <https://international-review.icrc.org/articles/medical-profession-and-international-humanitarian-law>
 54. Collection: manual of service law. Gov.UK. Accessed September 7, 2021. <https://www.gov.uk/government/collections/manual-of-service-law-msl>
 55. *The Joint Service Manual of the Law of Armed Conflict*. Ministry of Defence; 2004:38. JSP 383. Accessed September 7, 2021. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/27874/JSP3832004Edition.pdf
 56. Annas GJ, Grodin MA. Medical ethics and human rights: legacies of Nuremberg. *Hofstra Law Policy Symp*. 1999;3(11):111-123. Accessed September 6, 2021. https://scholarlycommons.law.hofstra.edu/hlps/?utm_source=scholarlycommons.law.hofstra.edu%2Fhlps%2Fvol3%2Fiss1%2F11&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

57. Nuremberg Code: directives for human experimentation. ORI introduction to RCR: chapter 3. The protection of human subjects. Office of Research Integrity, US Department of Health and Human Services. Accessed September 7, 2021. <https://ori.hhs.gov/content/chapter-3-The-Protection-of-Human-Subjects-nuremberg-code-directives-human-experimentation>
58. The Doctors Trial: the medical case of the subsequent Nuremberg proceedings. US Holocaust Memorial Museum. Accessed September 7, 2021. <https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/the-doctors-trial-the-medical-case-of-the-subsequent-nuremberg-proceedings>
59. Nuremberg Code. US Holocaust Memorial Museum. Accessed September 7, 2021. <https://www.ushmm.org/information/exhibitions/online-exhibitions/special-focus/doctors-trial/nuremberg-code>
60. *Trials of War Criminals Before the Nuernberg Military Tribunals Under Control Council Law No. 10. Volume II: "The Medical Case" and "The Milch Case."* Nuernberg October 1946-April 1949. US Government Printing Office; undated, 151. https://www.unimarburg.de/de/icwc/dokumentation/dokumente/nmt/nt_war-criminals_vol-ii.pdf
61. *Ntakirutimana et al* (ICTR 96-17). United Nations International Residual Mechanism for Criminal Tribunals. Accessed September 8, 2021. <https://unictr.irmct.org/en/cases/ictr-96-17>
62. Mehring S. Medical war crimes. In: von Bogdandy A, Wolfrum R, eds. *Max Planck Yearbook of United Nations Law*. Max-Planck Institute; 2011:229-279. Accessed September 8, 2021. https://www.mpil.de/files/pdf3/mpunyb_05_Sigrid_Mehring_151.pdf
63. Common ethical principles of health care in conflict and other emergencies. International Committee of the Red Cross. June 30, 2015. Accessed July 19, 2021. <https://www.icrc.org/en/document/common-ethical-principles-health-care-conflict-and-other-emergencies>
64. Medical ethics/medical duties. International Committee of the Red Cross. Accessed July 19, 2021. <https://casebook.icrc.org/glossary/medical-ethics-medical-duties>
65. The practical guide to humanitarian law. Médecins Sans Frontières. Accessed July 19, 2021. <https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/medical-ethics/>
66. HCID initiative. Health Care in Danger. Accessed July 19, 2021. <https://healthcareindanger.org/hcid-project/>
67. Office of the High Commissioner for Human Rights. Protection of victims of sexual violence: lessons learned. Workshop report. United Nations; 2019. Accessed July 17, 2021. <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WRGS/ReportLessonsLearned.pdf>
68. Downing C, Van Broeckhoven K, O'Neil S. New data underscores urgent need for holistic approaches to conflict-related sexual violence. University Centre for Policy Research, United Nations; 2021. Accessed

- July 17, 2021. <https://cpr.unu.edu/publications/articles/holistic-approaches-crsv.html>
69. Department of Peace Operations. *Handbook for United Nations Field Missions on Preventing and Responding to Conflict-Related Sexual Violence*. United Nations; 2020:16. Accessed July 17, 2021. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/United%20Nations_CRSV%20Handbook.pdf
 70. Guidance note of the Secretary-General: reparations for conflict-related sexual violence. United Nations; 2014. Accessed July 20, 2021. [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/Guidance NoteReparationsJune-2014.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/Guidance%20Note%20Reparations%20June%202014.pdf)
 71. Muwanga S, Traoré D, Chekir H, Tsuga A. *The Impact of Litigation on Combating Sexual Violence and its Consequences in Africa: Sharing Experience and Practical Advice*. International Federation for Human Rights; 2019. Accessed July 20, 2021. https://www.fidh.org/IMG/pdf/fidh-lhr_compendium_impact_of_litigation_on_combating_sgbv_in_africa_nov2019.pdf
 72. American Medical Association. Opinion 9.7.1 Medical testimony. *Code of Medical Ethics*. Accessed September 7, 2021. <https://www.ama-assn.org/delivering-care/ethics/medical-testimony>
 73. Doctors giving evidence in court. UK General Medical Council. Accessed September 7, 2021. <https://www.gmc-uk.org/ethical-guidance/ethical-guidance-for-doctors/protecting-children-and-young-people/doctors-giving-evidence-in-court>
 74. Ribeiro SF, van der Straten Ponthoz D. *International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict. Best Practice on the Documentation of Sexual Violence as a Crime or Violation of International Law*. 2nd ed. UK Foreign and Commonwealth Office; 2017. Accessed July 17, 2021. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/598335/International_Protocol_2017_2nd_Edition.pdf
 75. Confidentiality: good practice in handling patient information: disclosing patients' personal information: a framework. UK General Medical Council. Accessed July 17, 2021. <https://www.gmc-uk.org/ethical-guidance/ethical-guidance-for-doctors/confidentiality/disclosing-patients-personal-information-a-framework>
 76. Acting as a witness in legal proceedings. UK General Medical Council. Accessed July 17, 2021. <https://www.gmc-uk.org/ethical-guidance/ethical-guidance-for-doctors/acting-as-a-witness/acting-as-a-witness-in-legal-proceedings>
 77. European Commission of Human Rights. *Applications Nos. 6780/74 and 6950/75: Cyprus Against Turkey. Report of the Commission*. Vol 1. Adopted July 10, 1976. Council of Europe; 1979. Accessed July 17, 2021.

- https://www.stradalex.com/en/sl_src_publ_jur_int/document/echr_6780-74_001-142540
78. European Commission of Human Rights. *Applications Nos. 6780/74 and 6950/75: Cyprus Against Turkey. Report of the Commission*. Vol 2. Adopted July 10, 1976. Council of Europe; 1979. Accessed July 17, 2021.
- https://www.stradalex.com/en/sl_src_publ_jur_int/document/echr_6780-74_001-142541
79. European Court of Human Rights. European Convention on Human Rights as amended by Protocols Nos. 11, 14, and 15 and supplemented by Protocols Nos. 1, 4, 6, 7, 12, 13, and 16. Council of Europe; 2021. Accessed July 17, 2021.
- https://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ENG.pdf
80. McGlynn C. Rape, torture and the European Convention on Human Rights. *Int Comp Law Q*. 2009;58(3):565-595.
81. IHL and human rights law. International Committee of the Red Cross. October 29, 2010. Accessed July 19, 2021.
- <https://www.icrc.org/en/doc/war-and-law/ihl-other-legal-regmies/ihl-human-rights/overview-ihl-and-human-rights.htm#:~:text=Both%20international%20humanitarian%20law%20and%20human%20orig9ts%20law,in%20Article%205%20to%20the%20Fourth%20Geneva%20Convention%29>
82. What is the difference between IHL and human rights law? International Committee of the Red Cross. January 22, 2015. Accessed July 19, 2021. <https://www.icrc.org/en/document/what-difference-between-ihl-and-human-rights-law>
83. *Aydin v Turkey*, Case No. 57/1996/676/866 (ECHR 1997). Accessed July 17, 2021.
- <https://hudoc.echr.coe.int/fre#%7B%22itemid%22%3A%22001-58371%22%7D>
84. *Prosecutor v Zejnil Delalic, Zdravko Mucic, Hazim Delic and Esad Landzo (Trial Judgement)*, Case No. IT-96-21-T (ICTY 1998). Accessed July 17, 2021.
- https://www.icty.org/x/cases/mucic/tjug/en/981116_judg_en.pdf
85. *Prosecutor v Zejnil Delalic, Zdravko Mucic, Hazim Delic and Esad Landzo (Appeals Chamber Judgement)*, Case No. IT-96-21-A (ICTY 2001). Accessed July 17, 2021.
- <https://www.icty.org/x/cases/mucic/acjug/en/cel-aj010220.pdf>
86. *The Prosecutor v. Jean-Paul Akayesu (Trial Judgement)*, Case No. ICTR-96-4-T (ICTR 1998). Accessed July 17, 2021.
- <https://unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-4/trial-judgements/en/980902.pdf>
87. Bingham T. *The Rule of Law*. Penguin; 2010.
88. Venice Commission of the Council of Europe. Rule of law checklist. Adopted March 11-12, 2016. Accessed September 11, 2021.
- https://www.venice.coe.int/images/SITE%20IMAGES/Publications/Rule_of_Law_Check_List.pdf

89. What is rule of law? United Nations. Accessed September 11, 2021. <https://www.un.org/ruleoflaw/what-is-the-rule-of-law/>
90. Eboe-Osuji C. Rape as genocide: some questions arising. *J Genocide Res.* 2007;9(2):251-273.
91. Gaggioli G. Sexual violence in armed conflicts: a violation of IHL and human rights law. *Int Rev Red Cross.* 2014;96(894):503-538. Accessed July 17, 2021. https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/F14982FBF972DE4A86D8399695154FD5/S1816383115000211a.pdf/sexual_violence_in_armed_conflicts_a_violation_of_international_humanitarian_law_and_human_rights_law.pdf
92. World Health Organization. *Guidelines for Medico-Legal Care for Victims of Sexual Violence.* World Health Organization; 2003. Accessed July 17, 2021. <http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42788/924154628X.pdf?sequence=1>
93. Cohen J, Green P; Healthcare Professionals Who Work With Victims of Torture Working Group. Summary quality standards for healthcare professionals working with victims of torture in detention. Faculty of Forensic and Legal Medicine; 2019. Accessed July 17, 2021. https://fflm.ac.uk/wp-content/uploads/2020/12/HWVT_summary_May-2-2019-published.pdf
94. Davis J. Collection of medical records: a primer for attorneys. American Bar Association. May 25, 2016. Accessed September 8, 2021. <https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/products-liability/practice/2016/collection-medical-records-primer-attorneys/>
95. Guidelines for releasing patient information to law enforcement. American Hospital Association. Accessed September 8, 2021. <https://www.aha.org/standardsguidelines/2018-03-08-guidelines-releasing-patient-information-law-enforcement>
96. Ngane SN. *The Position of Witnesses Before the International Criminal Court.* Brill; 2015.
97. War Crimes Research Office. Witness proofing at the International Criminal Court. American University Washington College of Law; 2009. Accessed September 8, 2021. <https://www.wcl.american.edu/impact/initiatives-programs/warcrimes/our-projects/icc-legal-analysis-and-education-project/reports/report-7-witness-proofing-at-the-international-criminal-court/>
98. Witnesses. International Committee of the Red Cross. Accessed September 8, 2021. <https://www.icc-cpi.int/about/witnesses>
99. Kennedy KM. What can GPs do for adult patients disclosing recent sexual violence. *Br J Gen Pract.* 2015;65(630):42–44.
100. UPDATED: how the CPS proved the case against serial liar “Nick” over false claims of VIP child abuse ring. UK Crown Prosecution Service. July 26, 2019. Accessed September 11, 2021.

- <https://www.cps.gov.uk/cps/news/updated-how-cps-proved-case-against-serial-liar-nick-over-false-claims-vip-child-abuse>
101. *Regina v Carl Beech* sentencing remarks. Judiciary of England and Wales; 2019. Accessed September 6, 2021.
<https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2019/07/BEECH-Sentencing-Remarks-26.7.19-003.pdf>
 102. Judgment: *Moss v The Queen*. From the Court of Appeal of the Commonwealth of the Bahamas before Lord Mance, Lord Wilson, Lord Reed, Lord Hughes, Lord Toulson. Judgment delivered by Lord Hughes on 13 November 2013. Heard on 22 October 2013. Judicial Committee of the Privy Council. Accessed September 8, 2021.
<https://www.jcpc.uk/cases/docs/jcpc-2010-0021-judgment.pdf>
 103. Henriques R. *The Independent Review of the Metropolitan Police Service's Handling of Non-recent Sexual Offence Investigations Alleged Against Persons of Public Prominence*. Metropolitan Police; 2019. Accessed September 11, 2021.
https://www.met.police.uk/SysSiteAssets/foi-media/metropolitan-police/other_information/corporate/mps-publication-chapters-1--3-sir-richard-henriques-report.pdf
 104. Personal beliefs and medical practice. UK General Medical Council. March 25, 2013. Updated April 7, 2020. Accessed September 9, 2021.
<https://www.gmc-uk.org/ethical-guidance/ethical-guidance-for-doctors/personal-beliefs-and-medical-practice/personal-beliefs-and-medical-practice>
 105. Good medical practice. UK General Medical Council. March 25, 2013. Accessed January 25, 2022. https://www.gmc-uk.org/-/media/documents/good-medical-practice--english-20200128_pdf-51527435.pdf
 106. Sawicki NN. The conscience defense to Malpractice. *Calif Law Rev.* 2020;108(4):1255-1316.
 107. NATO policy on preventing and responding to conflict-related sexual violence. North Atlantic Treaty Organization; 2021. Accessed July 17, 2021.
https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2021/6/pdf/210601-CRSV-Policy.pdf
 108. Narain V. The world must not look away as the Taliban sexually enslaves women and girls. *Conversation*. August 15, 2021. Accessed September 9, 2021. <https://theconversation.com/the-world-must-not-look-away-as-the-taliban-sexually-enslaves-women-and-girls-165426>
 109. Report details grave violations against children in Afghanistan. *UN News*. August 16, 2021. Accessed September 9, 2021.
<https://news.un.org/en/story/2021/08/1097902>
 110. Security Council. Children and armed conflict in Afghanistan: report of the Secretary-General. United Nations; 2021. Accessed September 9, 2021.
https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2021/662&Lang=E&Area=UNDOC

111. Niland N. Impunity and insurgency: a deadly combination in Afghanistan. *Int Rev Red Cross*. 2010;92(880):931-950. Accessed September 11, 2021. <https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irrc-880-niland.pdf>
112. Afghanistan: Gay man in Kabul “raped and beaten” by Taliban after being tricked into meeting. *ITV News*. August 28, 2021. Accessed September 9, 2021. <https://www.itv.com/news/2021-08-28/being-gay-in-afghanistan-the-taliban-raped-him-and-beat-him>
113. “Shot, raped and tortured”: horrors for stranded Afghans revealed as PM confirms 311 left behind. *ITV News*. September 6, 2021. Accessed September 9, 2021. <https://www.itv.com/news/2021-09-05/johnson-to-defend-his-handling-of-the-afghanistan-crisis-to-mps>

Klearchos A. Kyriakides, PhD, MPhil is a senior visiting fellow in the School of Law of the Cyprus Campus of the University of Central Lancashire in the United Kingdom.

Andreas K. Demetriades, MBBChir, MPhil is a consultant neurosurgeon at the Royal Infirmary of Edinburgh, United Kingdom. Apart from his clinical research interests, he also teaches students at the University of Edinburgh Medical School as an honorary Apothecaries lecturer in the history of medicine and serves as secretary and co-vice president of the Scottish Society of the History of Medicine.

الاستشهاد

مجلة الأخلاق للجمعية الطبية الأمريكية 2022؛24(6): 517-495.E

معرف الكائن الرقمي

10.1001/أماجينكس.495.2022.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بالشكر إلى ناديا كورنيوتي من الحرم الجامعي القبرصي بجامعة سنترال لانكشاير للتعليق على المسودات السابقة.

الإفصاح عن تضارب المصالح

ولم يكن لدى المؤلف (المؤلفين) أي تضارب في المصالح للإفصاح عنه.

وجهات النظر المعبر عنها في هذا المقال هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء وسياسات الجمعية الطبية الأمريكية.

حقوق الطبع والنشر 2022 الجمعية الطبية الأمريكية. جميع الحقوق محفوظة.

الرقم التسلسلي القياسي الدولي 6980-2376